سلسلة دليل المستثمر

# إتقان التحليل المالي

## معرفة التقارير المالية


**تأليف**

محمد الفيفي

*ماجستير إدارة أعمال - ماجستير مالية*

**مراجعة**

د. أحمد سويّد

*محلل مالي معتمد*



الإصدار الأول، 2024

# فهرس المحتويات


**مدخل ..... 2**

**1. أسس التحليل المالي ..... 5**

1.1 مفهوم التقارير المالية ..... 5
1.2 مفهوم التحليل المالي ..... 6
1.3 إطار تحليل القوائم المالية ..... 7
1.4 تطبيقات التحليل المالي ..... 8

**2. نظرة عامة على القوائم المالية ..... 10**

2.1 الغاية الأساسية للقوائم المالية ..... 10
2.2 متطلبات وهيكلية القوائم المالية ..... 11
2.3 المكونات الأساسية للقوائم المالية ..... 12
2.4 أبرز القيود المتعلقة بإعداد القوائم المالية ..... 13
2.5 الافتراضات الأساسية المتعلقة بالقوائم المالية ..... 13
2.6 مبادئ إعداد القوائم المالية ..... 14
2.7 أساليب الدمج المحاسبي ..... 15
2.8 الإفصاح عن التغييرات في المعايير المحاسبية ..... 16

**3. معايير إعداد التقارير المالية ..... 18**

3.1 أهمية معايير إعداد التقارير المالية ..... 18
3.2 دور الهيئات الواضعة للمعايير المالية ..... 18
3.3 دور السلطات التنظيمية المالية ..... 19
3.4 الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ..... 19
3.5 التطور السريع لمعايير إعداد التقارير المالية ..... 21

**4. جودة التقارير المالية ..... 23**

4.1 التمييز بين جودة التقارير وجودة النتائج ..... 23
4.2 نطاق جودة التقارير المالية ..... 24
4.3 مثلث الاحتيال في التقارير المالية ..... 25
4.4 دوافع التقارير المالية منخفضة الجودة ..... 25
4.5 أساليب التلاعب المحاسبي ..... 26
4.6 مؤشرات التقارير المالية منخفضة الجودة ..... 26
4.7 آليات الحفاظ على جودة التقارير المالية ..... 29
4.8 أهمية الضوابط الداخلية في إعداد التقارير المالية ..... 29
4.9 أهمية التقارير المدققة في التحليل المالي ..... 30
4.10 تقارير الأرباح المعدلة وتقارير القطاعات ..... 31

**الخاتمة ..... 32**

**أبرز المراجع ..... 33**

# مدخل

## مقدمة

تُعد التقارير المالية والتحليل المالي ركيزتين أساسيتين لاتخاذ القرارات الرشيدة في عالم الأعمال المعاصر، فهما بمثابة البوصلة التي تهدي أصحاب المصلحة نحو اتخاذ قرارات استراتيجية حكيمة فيما يتعلق بتخصيص الموارد والاستثمار وإدارة رأس المال، إذ تقدّم هذه الأدوات رؤى ثاقبة حول الأداء المالي للشركة وآفاقها المستقبلية، مما يمكّن صناع القرار من رسم خارطة طريق واضحة لمستقبل المنظمة.

يسلط هذا الدليل الضوء على أهمية معايير إعداد التقارير المالية ودورها الحيوي في ضمان الشفافية والمصداقية، كما يتناول أساليب تقييم جودة إعداد التقارير المالية، مما يساعد القارئ على اكتساب مهارات نقدية في تحليل وتفسير البيانات المالية.

## تعريف بنادي الاستثمار

يطمح نادي الاستثمار في كلية الأمير محمد بن سلمان للإدارة وريادة الأعمال لأن يكون منارةً للمعرفة المالية العملية، وحاضنة للمواهب الاستثمارية الواعدة، ومنصة لتيسير سبل التواصل والتفاعل مع خبراء المجال الاستثماري، وذلك من خلال نشر ثقافة الاستثمار والوعي المالي للطلاب والخريجين والمجتمع.

يسعى نادي الاستثمار للعب دور محوري في صياغة مستقبل مالي زاهر لأعضائه، وإتاحة فرص للتعلم المشترك وتبادل الخبرات، وصقل المهارات في مجالات الاستثمار، من أجل تحقيق النجاح المالي لأعضائه في مسيرتهم المهنية والشخصية.

## الهدف من هذا الدليل

يهدف هذا الدليل إلى تزويد القارئ بأساس متين في فنون التحليل المالي وإعداد التقارير، ليكون بمثابة البوصلة التي تهدي رواد الأعمال والمستثمرين في بحر الأعمال المتلاطم، وتمكّنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة تقودهم نحو بر الأمان في مجالي الأعمال والاستثمار.

## الإصدارات القادمة

في إطار التزامنا بتعزيز التعلم المستمر ونشر المعرفة، يسر نادي الاستثمار الإعلان عن سلسلة من المنشورات القادمة التي تشمل جوانب استثمارية متنوعة، وتقدم لأعضائه والمجتمع الأوسع رؤى قيمة ومعرفة عملية، ترقبوا المزيد من المعلومات حول إصداراتنا المستقبلية وانضموا إلينا في رحلتنا نحو النجاح المالي.

# أسس التحليل المالي

# 1. أسس التحليل المالي

## 1.1 مفهوم التقارير المالية

تعد **التقارير المالية** أداة حيوية في عالم الأعمال، إذ تقدم نافذة شفافة على الأداء المالي للشركات ووضعها الاقتصادي، فهي بمثابة بوصلة توجه أصحاب المصلحة نحو اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة في مجالات متنوعة كالاستثمار في الأسهم والسندات، ومنح القروض، وتقديم التسهيلات الائتمانية.

يتجاوز نطاق المعلومات المالية حدود القوائم المالية التقليدية ليشمل طيفاً واسعاً من التقارير المتخصصة، مصممة لتلبية احتياجات شريحة متنوعة من المستخدمين، وهذا التنوع في التقارير يضمن تقديم صورة شاملة ودقيقة عن الوضع المالي للشركة من زوايا مختلفة، وتوفير رؤية واضحة وعميقة لأداء الشركة المالي، وتمكّن هذه التقارير أصحاب المصلحة من إجراء تقييم دقيق لجدوى الاستثمارات وربحيتها.

هذا التقييم المبني على أسس علمية وبيانات موثوقة يسهل عملية صنع القرار، ويضمن أن تكون القرارات المتخذة مستندة إلى أدلة ملموسة وتحليلات دقيقة في عصر يتسم بالتعقيد الاقتصادي والتغير السريع، وتبرز أهمية التقارير المالية كأداة لا غنى عنها في ترشيد القرارات الاستثمارية وتوجيه الموارد بكفاءة، فهي تعمل كجسر يربط بين أداء الشركات وتوقعات المستثمرين، مما يعزز الشفافية ويبني الثقة في الأسواق المالية.

## 1.2 مفهوم التحليل المالي

**التحليل المالي** هو عملية مهمة تتضمن دراسة دقيقة لأداء الشركة من خلال قوائمها المالية، والتي تُعد من أهم مصادر المعلومات للمحللين الماليين، وتتطلب هذه العملية فهمًا عميقًا للبيانات المعروضة في التقارير المالية للشركة، بما في ذلك قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وتوفر هذه الوثائق مجتمعةً صورة شاملة عن الأداء المالي للشركة، وكفاءتها التشغيلية، وآفاقها المستقبلية.

إن **الغاية الأساسية** من تحليل القوائم المالية هي تقييم الأداء السابق للشركة والتنبؤ بالأداء المستقبلي لها، وذلك من أجل اتخاذ قرارات تتعلق بتوزيع الموارد، والاستثمار، والتخطيط الاستراتيجي، وغير ذلك، ويشتمل التحليل المالي على أساليب متنوعة، منها التحليل الأفقي، الذي يقارن القوائم المالية عبر فترات زمنية مختلفة لتحديد الاتجاهات؛ والتحليل الرأسي، الذي يقيّم بنود القوائم المالية بالنسبة لبعضها البعض لفهم تأثيرها على عمليات الشركة؛ وتحليل النِّسب، الذي يستخدم المقاييس المالية الرئيسية لتقييم ربحية الشركة، وتدفقاتها النقدية، ورافعتها المالية، وكفاءتها التشغيلية.

يستفيد العديد من أصحاب المصلحة من **التحليل المالي**، بمن فيهم المستثمرون والدائنون وإدارة الشركة والجهات التنظيمية، حيث يعتمد المستثمرون والدائنون على التحليل المالي لتقييم قدرة الشركة على تحقيق العوائد والوفاء بالتزاماتها المالية، بينما تستند الإدارة إلى هذا التحليل لاتخاذ قرارات تجارية سليمة، ووضع استراتيجيات للنمو المستقبلي، أما الجهات التنظيمية، فتضمن التزام الشركات بالمعايير المحاسبية، وتوفير الشفافية في تقاريرها المالية.

## 1.3 إطار تحليل القوائم المالية

يتبنى **إطار تحليل القوائم المالية** منهجية منظمة تتألف من ست خطوات متسلسلة، تهدف إلى تقييم الأداء المالي للشركات بكفاءة ودقة، هذا الإطار الشامل والمنهجي يُيسر عملية صنع القرار، ويرسم خارطة طريق واضحة للمحللين الماليين، وفيما يلي تفصيل لهذه الخطوات الست:

1. **تحديد غاية التحليل وسياقه**

حيث يُرسم الإطار العام للتحليل ويُحدد نطاقه ومعاييره، وهنا يتجلى دور المحلل في صياغة الأسئلة الجوهرية التي يسعى التحليل للإجابة عنها.

2. **جمع البيانات ذات الصلة**

وهي مرحلة حاسمة تتضمن استقاء البيانات من القوائم المالية للشركة، وبيانات القطاع، والمعطيات الاقتصادية ذات العلاقة، وقد يستلزم الأمر أيضاً استنباط معلومات نوعية من خلال التواصل مع إدارة الشركة أو المنافسين أو خبراء الصناعة.

3. **معالجة البيانات المجمعة**

هي عملية تحويل البيانات إلى صيغة قابلة للتحليل، وتشمل هذه المرحلة تعديل القوائم المالية لتيسير المقارنة، واحتساب النسب المالية، وإعداد الرسوم البيانية المناسبة، والقوائم المالية ذات الأساس المشترك.

4. **تحليل البيانات وتفسيرها**

وهي مرحلة جوهرية تنطوي على دراسة متعمقة للمعلومات المعالجة لاستخلاص الرؤى القيمة، وهنا يركز المحلل على فهم دلالات البيانات، ورصد الاتجاهات، وتقييم أداء الشركة بدقة وموضوعية.

5. **استخلاص النتائج وتقديم التوصيات**

حيث يتم بلورة الاستنتاجات حول الوضع المالي وآفاق الشركة استناداً إلى التحليل السابق، ويُراعى في هذه المرحلة إيصال النتائج بوضوح، مع التمييز بين الحقائق والآراء، والالتزام بالمعايير الأخلاقية والإرشادات ذات الصلة.

6. **المراجعة والتحديث الدوري**

إذ إن التحليل المالي ليس عملية ثابتة، بل يتطلب تحديثات منتظمة لتعكس المستجدات في القوائم المالية وظروف السوق، ولذلك تضمن هذه الخطوة استمرارية ملاءمة الاستنتاجات والتوصيات للواقع المتغير.

إنّ هذا النهج المنظم يعزز دقة وموثوقية التحليل المالي، ويضمن تصميمه لتلبية الاحتياجات والأهداف المحددة، مما يدعم عملية اتخاذ القرارات الرشيدة والمستنيرة.

## 1.4 تطبيقات التحليل المالي

يُعد التحليل المالي أداةً متعددة الاستخدامات، وذات طيف واسع من التطبيقات، وهو ضروري لاتخاذ قرارات رشيدة في مجالي الأعمال والاستثمار، وتتجلى استخداماته المتنوعة فيما يلي:

- **تقييم الأداء المالي التاريخي:** يتضمن ذلك فحصاً دقيقاً للنتائج المالية السابقة للشركة، بُغية فهم كفاءتها التشغيلية وربحيتها وأدائها المالي، ومن خلال دراسة الاتجاهات عبر الزمن؛ يتسنى لأصحاب المصلحة قياس مدى اتساق الشركة وموثوقيتها في الأداء.
- **التنبؤ بالنتائج المالية المستقبلية:** يضطلع التحليل المالي بدور محوري في التنبؤ بصافي الدخل والتدفقات النقدية المستقبلية للشركة، ويستطيع المحللون الاستفادة من البيانات التاريخية وظروف السوق الراهنة والتوقعات الاقتصادية لتقدير الأداء المالي المستقبلي، مما يسهم في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ قرارات الاستثمار السليمة.
- **تقييم جودة الائتمان:** يتيح التحليل المالي تقييم الجدارة الائتمانية للشركة، وتحديد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ويعد هذا الأمر بالغ الأهمية للمقرضين والمستثمرين عند تقدير المخاطر المرتبطة بتقديم رأس المال للشركة.
- **فحص واختيار الأسهم:** يساعد التحليل المالي في تحديد فرص الاستثمار الواعدة في الأسهم من خلال تقييم الأداء المالي للشركات وآفاق نموها وتموضعها في السوق، ويستطيع المستثمرون من خلال ذلك اتخاذ قرارات حكيمة حول توجيه رأس المال لتحقيق عوائد مثلى.

من خلال الاستفادة من هذه التطبيقات، يمكّن التحليل المالي أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة، مما يعزز التوجه الاستراتيجي والاستقرار المالي للأعمال والمحافظ الاستثمارية.

# نظرة عامة على القوائم المالية

© نادي الاستثمار بكلية الأمير محمد بن سلمان – *نستثمر في مستقبلنا*

# 2. نظرة عامة على القوائم المالية

## 2.1 الغاية الأساسية للقوائم المالية

**الغاية الأساسية** من القوائم المالية هي توفير معلومات مالية دقيقة وذات صلة وفي الوقت المناسب لمختلف الأطراف المعنية، مما يمكّنهم من اتخاذ قرارات رشيدة ومستنيرة، إنها بمثابة البوصلة التي توجه أصحاب المصلحة، كالمستثمرين والدائنين والإدارة والجهات التنظيمية، نحو تقييم سليم للأداء المالي والتوقعات المستقبلية للشركات.

وتهدف القوائم المالية إلى تحقيق غايات متعددة، أبرزها:

- تمكين اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.
- تقييم الأداء المالي للشركة، من إيرادات ومصروفات وأرباح وخسائر، خلال فترة محددة.
- تقديم صورة واضحة عن المركز المالي للشركة، بما يشمل أصولها وخصومها وحقوق الملكية، مما يتيح تقييم قوتها المالية وتدفقاتها النقدية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- ضمان الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية، مما يعزز الشفافية والمساءلة.
- تمكين أصحاب المصلحة من تحليل الأداء التاريخي للشركة ومقارنته مع نظيراتها في السوق.
- جذب المستثمرين وتأمين التمويل اللازم من خلال تقديم رؤية شاملة عن الأداء المالي وآفاق النمو.
- إتاحة الفرصة للشركات لمقارنة أدائها مع منافسيها، مما يساعدها على تحديد نقاط القوة والضعف وتطوير استراتيجيات تحسين فعالة.
- توفير بيانات تاريخية تساعد في التنبؤ بالإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المستقبلية، مما يسهل عملية إعداد الميزانية وتخصيص الموارد والتخطيط الاستراتيجي للنمو المستدام.

إن هذه الأهداف مجتمعة تجعل من القوائم المالية أداة لا غنى عنها في عالم الأعمال، فهي تمثل الجسر الذي يربط بين أداء الشركات وتوقعات أصحاب المصلحة، مما يعزز الثقة في الأسواق المالية ويدعم النمو الاقتصادي المستدام.

## 2.2 متطلبات وهيكلية القوائم المالية

تُعد البيانات والقوائم المالية الركيزة الأساسية لتقديم صورة شاملة وواضحة عن الأداء المالي للشركات، وتشمل التقارير المالية خمس قوائم رئيسية، هي:

1. الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي).
2. قائمة الدخل (قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر).
3. قائمة التدفقات النقدية.
4. قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
5. الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

أما فيما يتعلق بمتطلبات هيكل ومحتوى هذه القوائم، فتتجلى في النقاط التالية:

1. يتعين على الشركات اعتماد هيكل الميزانية العمومية المصنفة، الذي يُبرز بوضوح الفصل بين الأصول والخصوم المتداولة وغير المتداولة.
2. لا بد أن تحتوي القوائم المالية وإيضاحاتها على معلومات جوهرية محددة، وفقاً لما تنص عليه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعايير ذات الصلة.
3. من الضروري أن تتضمن القوائم المالية بيانات مقارنة للفترة السابقة، بما في ذلك الأرقام المقارنة في الإيضاحات.
4. يُفترض أن يؤدي التطبيق السليم لمعايير التقارير المالية الدولية، مع إضافة الإفصاحات اللازمة عند الاقتضاء، إلى تحقيق عرض عادل وشفاف للبيانات المالية.

## 2.3 المكونات الأساسية للقوائم المالية

تُعد المكونات الأساسية للقوائم المالية بمثابة اللبنات الرئيسية التي تقدم صورة شاملة عن الأداء المالي والمركز المالي للشركة، وتتجلى هذه المكونات في العناصر التالية:

### العناصر المتعلقة بقياس المركز المالي:

| | |
|---|---|
| الأصول | وهي الموارد التي تمتلكها الشركة أو تسيطر عليها، والتي يُتوقع أن تدر منافع اقتصادية مستقبلية. |
| الخصوم | وتمثل الالتزامات المترتبة على الشركة تجاه الأطراف الخارجية، والناشئة عن أحداث أو معاملات سابقة. |
| حقوق الملكية | وهي القيمة المتبقية من أصول الشركة بعد استيفاء جميع التزاماتها. |

### العناصر المتعلقة بقياس الأداء المالي:

| | |
|---|---|
| الإيرادات | وتشمل التدفقات المالية الواردة للشركة من أنشطتها التجارية الرئيسية. |
| المصروفات | وهي التكاليف التي تتكبدها الشركة في سبيل تحقيق إيراداتها. |

### العناصر المتعلقة بقياس التدفقات النقدية:

| | |
|---|---|
| الأنشطة التشغيلية | وتمثل التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات التجارية الأساسية للشركة. |
| الأنشطة الاستثمارية | وتشمل التدفقات النقدية المرتبطة باستثمارات الشركة في الأصول طويلة الأجل أو التصرف فيها. |
| الأنشطة التمويلية | وتتضمن التدفقات النقدية الناتجة عن تمويل الشركة عبر الديون وحقوق الملكية. |

### العناصر المتعلقة بقياس التغيرات في حقوق الملكية:

| | |
|---|---|
| رأس المال | ويمثل الأموال المستثمرة في الشركة من قبل المساهمين مقابل حصص الملكية. |
| الأرباح المحتجزة | وهي الأرباح المتراكمة التي لم يتم توزيعها على المساهمين. |
| الدخل الشامل | ويشمل التغيرات في حقوق الملكية غير المدرجة في قائمة الدخل، مثل الأرباح أو الخسائر غير المحققة على الأوراق المالية المتاحة للبيع. |

## 2.4 أبرز القيود المتعلقة بإعداد القوائم المالية

يخضع إعداد القوائم المالية لبعض القيود التي تحد من القدرة على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية، وفيما يلي أبرز هذه القيود:

| | |
|---|---|
| **موازنة الموثوقية مع التوقيت المناسب** | حين تسعى الشركة إلى إنتاج قوائم مالية دقيقة وخالية من الأخطاء، فإن ذلك يتطلب وقتًا إضافيًا. وفي المقابل، فإن التعجيل في إعداد هذه القوائم قد يؤدي إلى زيادة احتمالية الأخطاء وتقليص الفائدة المرجوة منها. |
| **اعتبار التكلفة** | ينبغي أن تفوق القيمة التي يجنيها المستخدمون من التقارير المالية التكاليف المتكبدة في إنتاجها. |
| **الجوانب غير الملموسة** | غالبًا ما تفتقر القوائم المالية إلى تضمين الأصول غير الملموسة بصورة مباشرة، كسمعة العلامة التجارية وولاء العملاء. |

## 2.5 الافتراضات الأساسية المتعلقة بالقوائم المالية

تقوم القوائم المالية على افتراضات رئيسية تشكل الأساس الذي تُبنى عليه، ومن أبرز هذه الافتراضات:

- **أساس الاستحقاق**: وهو مبدأ جوهري يقضي بضرورة الاعتراف بالإيرادات عند تحقيقها، والمصروفات عند تكبدها، بغض النظر عن توقيت التدفقات النقدية الفعلية، وهذا المبدأ يضمن تقديم صورة أكثر دقة وشمولية للأداء المالي للشركة.
- **الاستمرارية**: وهو افتراض حيوي يقوم على أساس أن الشركة ستواصل نشاطها في المستقبل المنظور، وهذا الافتراض يُمكّن المحاسبين من إعداد القوائم المالية على أساس أن الشركة ستستمر في العمل، وليست في طور التصفية أو الإغلاق.

## 2.6 مبادئ إعداد القوائم المالية

تقوم عملية إعداد القوائم المالية على مجموعة من المبادئ الراسخة، التي تضمن تقديم معلومات دقيقة وموثوقة للمستخدمين، وفيما يلي أبرز هذه المبادئ الأساسية:

- **العرض العادل:** وهو تمثيل المعاملات والأحداث المالية بأمانة وشفافية، دون تحيز أو تضليل.
- **الأهمية النسبية والتجميع:** عدم إغفال المعلومات الجوهرية، مع تجميع البنود المتشابهة لتسهيل الفهم والتحليل.
- **عدم المقاصة:** تجنب إجراء مقاصة بين الأصول والخصوم أو بين الإيرادات والمصروفات.
- **تكرار التقارير:** إصدار القوائم المالية بشكل دوري، على الأقل مرة سنويًا.
- **المعلومات المقارنة:** تضمين بيانات الفترات السابقة لإتاحة المقارنة وتحليل الاتجاهات.
- **الاتساق:** الحفاظ على ثبات الأساليب والسياسات المحاسبية المستخدمة من فترة لأخرى.

إن التزام المنشآت بهذه المبادئ يعزز جودة القوائم المالية، ويضمن توفير معلومات مفيدة وذات مصداقية لمتخذي القرارات.

## 2.7 أساليب الدمج المحاسبي

يُعد **توحيد الحسابات** عملية جوهرية في إعداد القوائم المالية للمجموعات الاقتصادية، إذ تهدف إلى دمج البيانات المالية للشركة الأم وشركاتها التابعة في مجموعة واحدة متكاملة، والغاية الأساسية من هذه العملية هي تقديم صورة شاملة ودقيقة عن الوضع المالي والأداء الاقتصادي للمجموعة ككل، وتتجلى أساليب الدمج المحاسبي في ثلاث طرق رئيسية:

1

**طريقة الدمج الكامل**

تعتمد هذه الطريقة على تجميع القوائم المالية للشركة الأم وشركاتها التابعة بندًا بندًا، مع إلغاء استثمار الشركة الأم في الشركات التابعة. تُطبق هذه الطريقة حين تمتلك الشركة الأم سيطرة فعلية على الشركة التابعة، وهو ما يتحقق عادةً بامتلاك أكثر من 50% من حقوق التصويت. وتقدم هذه الطريقة رؤية متكاملة للمركز المالي وأداء المجموعة.

**مثال:** عندما تمتلك الشركة (أ) أكثر من 50% من الشركة التابعة (ب)، ستَجمع القوائم المالية الموحدة الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات والأرباح/الخسائر لكلا الشركتين، وأي جزء لا تملكه الشركة (أ) يتم توضيحه بشكل منفصل كحقوق الملكية غير المسيطرة (حقوق الأقلية).

2

**طريقة التوحيد النسبي**

تُستخدم هذه الطريقة عندما تتمتع الشركة الأم بتأثير كبير على الشركة التابعة، دون أن يصل إلى حد السيطرة، وتعرض هذه الطريقة نصيب الشركة الأم من أصول وخصوم وإيرادات ومصروفات الشركة بما يتناسب مع حصة ملكيتها.

**مثال:** عندما تمتلك الشركة (أ) 50% أو أقل من الشركة (ب)، ستعرض الشركة (أ) حصتها النسبية (مثل 40%) من أصول وخصوم وإيرادات ومصروفات الشركة (ب) في قوائمها المالية الموحدة.

3

**طريقة حقوق الملكية**

تُستخدم هذه الطريقة أيضا عندما تتمتع الشركة الأم بتأثير كبير على الشركة التابعة، دون أن يصل إلى حد السيطرة، ووفقًا لهذه الطريقة، يُعرض استثمار الشركة الأم في الشركة التابعة كبند مستقل في الميزانية العمومية، مع تسجيل التغيرات في الاستثمار كحصة من الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل، ويتم الاعتراف بحصة الشركة الأم من أرباح أو خسائر الشركة التابعة بنسبة تملكها.

**مثال:** عندما تمتلك الشركة (أ) 25% من الشركة الزميلة (ب)، ستعترف الشركة (أ) بنسبة 25% من صافي دخل (ب) كـ "حقوق في أرباح الشركات الزميلة" في قائمة الدخل وكـ "استثمارات حقوق الملكية" في الميزانية العمومية.

## 2.8 الإفصاح عن التغييرات في المعايير المحاسبية

تُعد التغييرات في معايير المحاسبة ذات أثر بالغ على القوائم المالية للشركات، ومن الأهمية بمكان إدراك الأنواع المختلفة لهذه التغييرات وكيفية الإفصاح عنها، وفيما يلي الأنواع الرئيسية الثلاثة للتغييرات في معايير المحاسبة وطرق الإفصاح عنها:

### التغييرات في السياسات المحاسبية

يُقصد بالتغيير في السياسة المحاسبية قرار الشركة بتبني مبدأ محاسبي جديد أو تعديل طريقة تطبيق مبدأ قائم، وحين تُقدم الشركة على تغيير سياستها المحاسبية، يتعين عليها تطبيق هذا التغيير **بأثر رجعي** على جميع الفترات السابقة المعروضة في القوائم المالية، وإن تعذر التطبيق بأثر رجعي، فعلى الشركة الإفصاح عن السبب وتطبيق السياسة الجديدة بأثر مستقبلي.

### التغييرات في التقديرات المحاسبية

يشير التغيير في التقدير المحاسبي إلى مراجعة الشركة لتقدير مستخدم في إعداد قوائمها المالية، وقد يشمل ذلك تقديرات مثل مصروفات الديون المعدومة، أو تقادم المخزون، أو العمر الافتراضي للأصل القابل للاستهلاك، وعند إجراء تغيير في تقدير محاسبي، يتعين على الشركة الاعتراف بتأثير هذا التغيير **بأثر مستقبلي**، أي إدراج التغيير في القوائم المالية بدءاً من فترة التغيير فصاعداً، كما يجب الإفصاح عن تأثير التغيير في القوائم المالية، بما في ذلك طبيعة التغيير ومقداره.

### تصحيح أخطاء الفترات السابقة

يُقصد بخطأ الفترة السابقة خطأ في القوائم المالية لفترة سابقة لم يُكتشف إلا في فترة لاحقة، وعند اكتشاف الشركة لخطأ في فترة سابقة، يتعين عليها تصحيح هذا الخطأ **بأثر رجعي** من خلال إعادة إصدار القوائم المالية للفترة السابقة، كما يجب الإفصاح عن تأثير التصحيح في القوائم المالية، بما في ذلك مبلغ التصحيح لكل بند متأثر من بنود القوائم المالية وسبب التصحيح، وإن تعذر تصحيح الخطأ بأثر رجعي، فعلى الشركة الإفصاح عن السبب وتعديل رصيد الأرباح المحتجزة الافتتاحي لأقدم فترة معروضة.

# معايير إعداد التقارير المالية

© نادي الاستثمار بكلية الأمير محمد بن سلمان – *نستثمر في مستقبلنا*

# 3. معايير إعداد التقارير المالية

## 3.1 أهمية معايير إعداد التقارير المالية

تُعد **معايير التقارير المالية**، كالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في الولايات المتحدة (U.S. GAAP) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، ركيزة أساسية في إعداد القوائم المالية، فهي توفر إطاراً متيناً يضمن الاتساق والقابلية للمقارنة بين الشركات المختلفة، مما يُعد أمراً حيوياً لسلامة الاقتصاد العالمي، إذ تعزز هذه المعايير موثوقية القوائم المالية، وتدعم اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، وتحفز النمو الاقتصادي.

وفي **المملكة العربية السعودية**، يتعين على الشركات الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وتضطلع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) وهيئة السوق المالية (CMA) بدور محوري في الإشراف على تطبيق هذه المعايير. إذ تتولى الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مهمة تكييف هذه المعايير لتلبية الاحتياجات المحلية، بينما تشرف هيئة السوق المالية على متطلبات التقارير للشركات المدرجة.

ويعمل هذان الكيانان التنظيميان معاً على فرض لوائح صارمة تعزز ثقافة المساءلة، وتصون حقوق المساهمين، وترسخ ثقة المستثمرين. إن هذا الإطار التنظيمي المحكم يُعد ضرورة قصوى للحفاظ على نزاهة السوق المالية واستقطاب الاستثمارات الدولية، بما يتماشى مع الأهداف الطموحة لرؤية المملكة العربية السعودية 2030.

## 3.2 دور الهيئات الواضعة للمعايير المالية

تضطلع **الهيئات المسؤولة عن وضع المعايير المالية** بدور محوري في تطوير وصياغة معايير التقارير المالية، وتسعى جاهدة لضمان الشفافية والاتساق والقابلية للمقارنة في القوائم المالية على الصعيد العالمي، وتبرز في هذا المجال هيئتان رئيسيتان:

- **مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)**: وهو الجهة المسؤولة عن وضع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة **(U.S. GAAP)**، والتي تُعد حجر الأساس لممارسات التقارير المالية والمحاسبة داخل الولايات المتحدة الأمريكية.
- **مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)**: وهو الجهة المسؤولة عن إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **(IFRS)**، والتي تبنتها العديد من الدول حول العالم. تهدف هذه المعايير إلى تيسير التواصل والتحليل المالي على المستوى العالمي من خلال توفير لغة مشتركة للتقارير المالية.

إن هذه الهيئات، بما تقدمه من جهود حثيثة في وضع وتطوير المعايير المالية، تلعب دوراً لا غنى عنه في تعزيز الثقة في الأسواق المالية وتسهيل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة على الصعيد العالمي.

## 3.3 دور السلطات التنظيمية المالية

**الهيئات التنظيمية المالية** هي كيانات حكومية مكلّفة بفرض معايير التقارير المالية وتنظيم أسواق رأس المال ضمن نطاق اختصاصها، ومن الأمثلة على هذه الهيئات: هيئة الأوراق المالية والبورصات (**SEC**) في الولايات المتحدة، وهيئة الخدمات المالية (**FSA**) في المملكة المتحدة، وهيئة السوق المالية (**CMA**) في المملكة العربية السعودية، حيث تلعب هذه الهيئات دورًا حيويًا في الحفاظ على نزاهة السوق من خلال ضمان الشفافية، وفرض الامتثال للمعايير القانونية، وحماية حقوق المساهمين والمستهلكين.

## 3.4 الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

### هدف الإطار:

يهدف الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى توفير معلومات مالية قيّمة لمتخذي القرارات ومقدمي الموارد. ويرسم هذا الإطار خارطة طريق لتطوير تقارير الأداء المالي للشركات، مستنداً إلى عناصر وخصائص نوعية متنوعة، مع مراعاة بعض القيود والافتراضات الأساسية.

### ركيزتان أساسيتان لإعداد التقرير المالية:

- **مقياس المركز المالي**: يشمل الأصول والخصوم وحقوق الملكية، مقدماً صورة واضحة عن الوضع المالي للشركة في لحظة زمنية محددة.
- **مقياس الأداء المالي**: يتضمن الإيرادات والمصروفات، راصداً الأنشطة المالية للشركة على مدى فترة زمنية معينة.

### خاصيتان نوعيتان أساسيتان للتقارير المالية:

1. **الملاءمة**
   يتعين على التقارير المالية أن تساعد في تقييم التنبؤات السابقة، وأن تكون محدثة وشاملة، دون إغفال أي معلومات جوهرية.
2. **التمثيل الصادق**
   يجب أن تتسم المعلومات الواردة في هذه التقارير بالشمولية والحيادية والدقة.

### وتعزز جودة التقارير المالية بأربع خصائص نوعية إضافية:

| | | |
|---|---|---|
| 1 | **القابلية للمقارنة** | ضرورة الحفاظ على اتساق التقارير المالية عبر الفترات المختلفة وبين الشركات المتنوعة، مما يتيح إجراء مقارنات فعالة. |
| 2 | **التحقق** | إمكانية قيام المحللين المستقلين بالتأكد من أن المعلومات تعكس الواقع الاقتصادي الفعلي. |
| 3 | **التوقيت المناسب** | توفير المعلومات للمستخدمين في الوقت المناسب للحفاظ على أهميتها وفائدتها. |
| 4 | **الفهم** | عرض المعلومات بأسلوب واضح وبسيط، يمكّن المستخدمين ذوي الفهم الأساسي للأنشطة التجارية والاقتصادية من استيعابها. |

### وتخضع عملية إعداد التقارير المالية لبعض القيود:

- **التكلفة**: ينبغي ألا تتجاوز تكلفة إعداد التقارير المالية الفوائد المرجوة من استخدامها من قبل أصحاب المصلحة.
- **الجوانب غير الملموسة**: قد لا تعكس القوائم المالية بشكل مباشر العناصر غير المادية كسمعة العلامة التجارية أو ولاء العملاء، رغم قيمتها الجوهرية للأعمال.

### وتستند عملية إعداد التقارير المالية إلى افتراضين أساسيين:

- **أساس الاستحقاق**: ضرورة الاعتراف بالإيرادات والمصروفات عند تحققها أو تكبدها، بغض النظر عن توقيت التدفقات النقدية.
- **الاستمرارية**: افتراض استمرار الشركة في عملياتها في المستقبل المنظور، وليست في طور التصفية أو الإغلاق.

## 3.5 التطور السريع لمعايير إعداد التقارير المالية

يجب على **المحللين الماليين** إدراك الطبيعة المتغيرة لمعايير التقارير المالية والبقاء على اطلاع دائم بالتطورات الجارية، فهذا الوعي ضروري لضمان تقييم دقيق للأوراق المالية وإجراء التحليلات بكفاءة عالية، وللحفاظ على هذه اليقظة وتقدير أثر المعايير المتطورة على التحليل المالي، يتوجب على المحللين رصد ثلاثة مصادر رئيسية عن كثب:

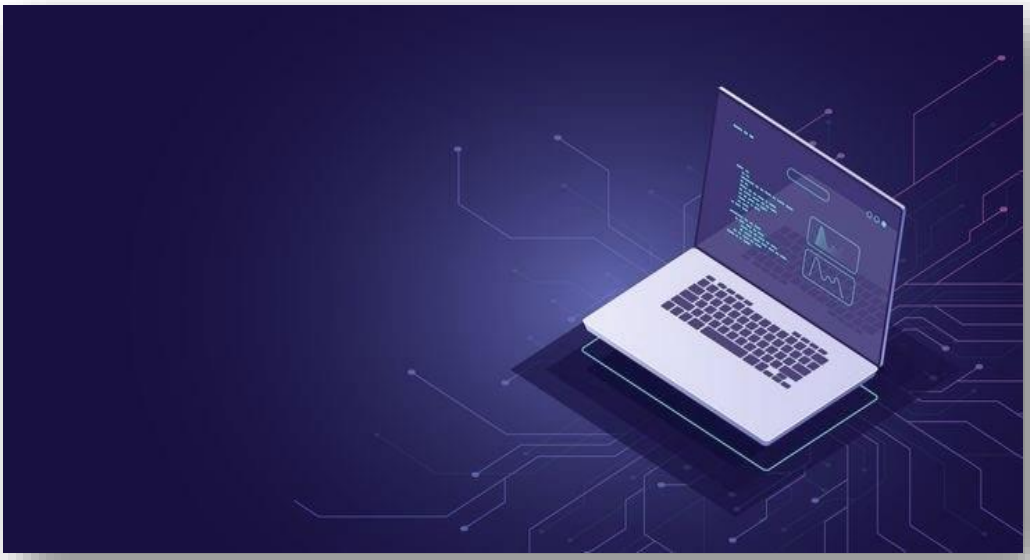

1. الابتكارات والمعاملات المستجدة في أسواق رأس المال.
2. جهود الهيئات المسؤولة عن وضع المعايير في تحديث وتنقيح معايير التقارير المالية.
3. إفصاحات الشركات المتعلقة بالسياسات المحاسبية والتقديرات الجوهرية.

إن هذا الرصد الدقيق يمكّن المحللين من مواكبة التغيرات السريعة في بيئة التقارير المالية، مما يعزز قدرتهم على تقديم تحليلات دقيقة وموثوقة.

# جودة التقارير المالية

© نادي الاستثمار بكلية الأمير محمد بن سلمان – *نستثمر في مستقبلنا*

# 4. جودة التقارير المالية

## 4.1 التمييز بين جودة التقارير وجودة النتائج

تُعد جودة التقارير المالية وجودة النتائج ركيزتين أساسيتين في التحليل المالي، إذ تؤثران بشكل جوهري على فهم أصحاب المصلحة وتقييمهم لأداء الشركة وآفاقها المستقبلية، ورغم الترابط الوثيق بين هذين المفهومين، إلا أنهما يركزان على أبعاد متباينة من نزاهة المعلومات المالية وفائدتها.

**جودة التقارير المالية:** تشير إلى المستوى العام للمعلومات المفصح عنها في التقارير المالية، بما في ذلك القوائم المالية الرئيسية والإيضاحات المتممة لها، وتتجلى الخصائص الأساسية للتقارير المالية عالية الجودة فيما يلي:

- توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة.
- تقديم تمثيل صادق للواقع الاقتصادي للشركة.
- الالتزام الصارم بالمعايير المحاسبية المعتمدة.

**جودة النتائج (جودة الأرباح):** تشير إلى الأرباح والتدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية الفعلية للشركة، وتتميز الأرباح عالية الجودة بالسمات التالية:

- كونها ناتجة عن نشاط اقتصادي مستدام.
- تحقيق عوائد كافية تلبي توقعات المستثمرين.
- القدرة على خلق قيمة حقيقية للشركة وأصحاب المصلحة.

## 4.2 نطاق جودة التقارير المالية

يُعد تقييم جودة التقارير المالية طيفاً شاملاً يتضمن جودة التقارير وجودة الأرباح على حد سواء، ويمتد هذا الطيف من أعلى مستويات الجودة إلى أدناها، ويمكن تصنيفه على النحو التالي:

| | | |
|---|---|---|
| 1 | **الجودة القصوى** | حيث يتوافق التقرير مع المعايير المحاسبية ويقدم معلومات قيّمة لاتخاذ القرارات، مع تحقيق أرباح مستدامة وعوائد مجزية. |
| 2 | **جودة عالية وانخفاض في جودة الأرباح** | يلتزم التقرير بالمعايير ويوفر معلومات مفيدة، إلا أن الأرباح تفتقر إلى الاستدامة والكفاية المطلوبة. |
| 3 | **جودة متوسطة مع وجود تحيز** | يمتثل التقرير للمعايير، لكن الخيارات والتقديرات المحاسبية تشوبها بعض التحيزات. |
| 4 | **التلاعب بالأرباح** | رغم توافق التقرير مع المعايير، إلا أنه يتم التلاعب بالنتائج المالية المعلنة. |
| 5 | **عدم الامتثال للمعايير** | يفتقر التقرير إلى الالتزام بالمعايير المحاسبية، لكنه يعكس الأنشطة الاقتصادية الفعلية للشركة. |
| 6 | **الجودة المتدنية** | يخالف التقرير المعايير المحاسبية ويتضمن أرقاماً مزيفة. |

تجدر الإشارة إلى أن التقارير غير المتوافقة مع المعايير قد تشمل مقاييس مالية وتشغيلية، وغالباً ما يتم تصنيفها كأرباح أساسية أو معدلة أو متكررة أو جوهرية.

إن هذا التصنيف الدقيق لجودة التقارير المالية يساعد المحللين والمستثمرين على تقييم مصداقية المعلومات المالية وموثوقيتها، مما يسهم في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر رشداً وفعالية.

## 4.3 مثلث الاحتيال في التقارير المالية

يُعد **مثلث الاحتيال** نموذجاً يوضح الشروط الثلاثة الرئيسية التي تهيئ البيئة المناسبة، وتحفز على ارتكاب الاحتيال في القوائم المالية، أو إعداد تقارير ذات جودة متدنية. وتتجلى هذه الشروط في:

1 **الفرصة**

وتنشأ نتيجة لعدة عوامل، منها ضعف نظم الرقابة الداخلية، وقصور الإشراف من قبل مجلس الإدارة، والظروف الخارجية المواتية، فضلاً عن المعايير المحاسبية التي تتيح مرونة في الاختيارات.

2 **الدافع**

ويتولد من الضغوط لتحقيق أهداف معينة، سواء كانت شخصية أو تجارية، مما قد يدفع البعض إلى التلاعب بالبيانات المالية.

3 **التبرير**

وهو قدرة الفرد على تسويغ أفعاله لنفسه، كالسعي للحصول على موافقات معينة، مما يسهل عليه ارتكاب الاحتيال دون الشعور بالذنب.

## 4.4 دوافع التقارير المالية منخفضة الجودة

قد يميل المديرون إلى إنتاج تقارير مالية ذات جودة متدنية لعدة أسباب، غالباً ما تكون مدفوعة بحوافز شخصية أو تنظيمية. وتتجلى هذه الدوافع فيما يلي:

- تعزيز سعر سهم الشركة على المدى القصير، مما قد يحقق مكاسب سريعة للمساهمين والإدارة.
- الارتقاء بالمسيرة المهنية للإدارة وتحسين سمعتها، إذ قد يُنظر إلى الأداء المالي القوي كمؤشر على الكفاءة الإدارية.
- تسوية الأرباح بين الفترات المختلفة، بهدف إظهار نمو مستقر ومتواصل.
- التستر على الأداء الضعيف، كانخفاض الربحية، تجنباً للتداعيات السلبية على ثقة المستثمرين.
- تحقيق توقعات السوق أو تجاوزها، مما قد يعزز ثقة المستثمرين ويدعم سعر السهم.
- زيادة التعويضات المرتبطة بالأرباح المُعلنة، مما يحقق منافع مالية شخصية للإدارة.
- تفادي انتهاك شروط الديون، والذي قد يؤدي إلى عواقب مالية وخيمة للشركة.

## 4.5 أساليب التلاعب المحاسبي

يُعد **التلاعب بالأرباح** ممارسة متعمدة تقوم بها الإدارة للتأثير على الأرباح المُعلنة بهدف تحقيق غايات أو توقعات محددة، ويمكن تصنيف هذه الممارسة إلى نوعين رئيسيين:

### التلاعب الحقيقي:

ويشمل التلاعب بالأنشطة التشغيلية الفعلية والقرارات الإدارية؛ بُغية التأثير على الأرباح المُفصح عنها. فعلى سبيل المثال، قد تلجأ الإدارة إلى تأجيل نفقات البحث والتطوير إلى الربع المالي التالي لتحقيق أهداف ربحية معينة.

### التلاعب المحاسبي:

ويتضمن إجراء تغييرات في السياسات المحاسبية أو التقديرات؛ بهدف تعديل كيفية الإبلاغ عن الأرباح دون إحداث تغيير في العمليات التجارية الأساسية. ومن أمثلة ذلك، تغيير العمر الافتراضي المقدر لأصل ما، مما قد يؤدي إلى تخفيض مصروفات الاستهلاك على المدى القصير، وبالتالي زيادة الأرباح المُعلنة.

إن هذه الممارسات، رغم تنوعها، تشكل تحدياً أخلاقياً ومهنياً يتعين على الإدارة مواجهته بحكمة ونزاهة، حفاظاً على مصداقية التقارير المالية، وثقة أصحاب المصلحة.

## 4.6 مؤشرات التقارير المالية منخفضة الجودة

تُبنى القوائم المالية على أساس من الأساليب والتقديرات المحاسبية، وهي تمثل حجر الزاوية في تقييم الأداء المالي للشركات. ورغم المرونة التي تتيحها هذه الأساليب، فإنه يتعين على المحللين الماليين إدراك كيفية تأثير هذه الخيارات على الصورة المالية للمنشأة. ومن بين هذه الخيارات الجوهرية طرق الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، التي تحدد كيف ومتى يتم الإبلاغ عن الأرباح والتكاليف.

- **الاعتراف بالإيرادات:** يُعد توقيت ومكان الاعتراف بالإيرادات عاملاً حاسماً في تحديد الأرباح. فرسملة النفقات، على سبيل المثال، قد تؤدي إلى تضخيم الأرباح المستقبلية عبر تأجيل الاعتراف بها.
- **الاعتراف بالمصروفات:** تلعب طرق تسعير المخزون (FIFO مقابل LIFO) دوراً محورياً في التأثير على الأرباح المُعلنة، خاصة في فترات التضخم. كما أن قرار رسملة التكاليف أو تحميلها كمصروفات، إلى جانب طرق وتقديرات الاستهلاك، يؤثر بشكل مباشر على كل من الأرباح وقيم الأصول.

إن تطبيق هذه الأساليب والتقديرات المحاسبية قد يفضي إلى أنماط تقارير متباينة، تتراوح عادة بين المحاسبة النفعية والمحافظة:

- **المحاسبة النفعية**: تشير إلى الممارسات المحاسبية المتحيزة التي تميل إلى المبالغة في تصوير الأداء المالي أو المركز المالي للشركة خلال فترة معينة. ومن أمثلتها الاعتراف المبكر بالإيرادات أو تأخير تخفيض قيمة الأصول المتدهورة.
- **المحاسبة المحافظة**: تتضمن ممارسات من شأنها تقليل الأداء المالي أو المركز المالي للشركة. ومن أمثلتها الاعتراف بالالتزامات المحتملة وتبني طرق الاستهلاك أو الإطفاء المعجلة.

إن القوائم المالية ذات الجودة المتدنية قد تؤدي إلى تقييمات غير دقيقة وقرارات مضللة. وفيما يلي بعض المؤشرات التحذيرية التي قد تشير إلى تدني جودة القوائم المالية:

- سياسات الاعتراف بالإيرادات التي تسهل تسجيل الإيرادات قبل أوانها.
- استخدام معاملات المقايضة، نظراً لصعوبة تقييمها وإمكانية تأثيرها على دقة التقارير المالية.
- اللجوء إلى برامج الخصم التي قد تؤدي إلى تضخيم مصطنع للإيرادات والأرباح.
- نمو الإيرادات بشكل لا يتناسب مع أداء المنافسين أو الصناعة ككل.
- انخفاض نسب الدوران مثل الذمم المدينة، المخزون، أو إجمالي الأصول على مر الزمن.
- عدم تناسق التدفقات النقدية التشغيلية مع صافي الدخل المُعلن.
- تبني طرق استهلاك وافتراضات للأعمار الافتراضية تختلف عن نظرائها في الصناعة.
- ظهور مفاجآت في أرباح الربع الرابع.
- تصنيف بعض المصروفات كبنود غير متكررة.
- الاعتماد على مقاييس غير قياسية مثل الأرباح المعدلة.

ولاكتشاف القوائم المالية ذات الجودة المتدنية، يمكن للمستثمرين والمحللين اتباع الوسائل التالية:

- دراسة متأنية لملاحظات السياسات المحاسبية، خاصة فيما يتعلق بسياسات الاعتراف بالإيرادات.
- إجراء مقارنة بين سياسات الشركة والممارسات السائدة في الصناعة.
- تحليل نمو إيرادات الشركة مقارنة بمنافسيها الرئيسيين أو مجموعة الأقران في الصناعة، مع تفسير الفروقات الجوهرية.
- مراقبة العلاقة بين الذمم المدينة والإيرادات على مدى فترات زمنية متعددة.
- مقارنة نمو مخزون الشركة بالنسبة لنمو المبيعات مع نظرائها في الصناعة، وتحليل أسباب الاختلافات الكبيرة.
- التدقيق في العلاقة بين التدفق النقدي وصافي الدخل.
- فحص المخصصات التي قد تؤثر تقديراتها على الأرباح، مثل مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.

إن هذه الممارسات التحليلية تساعد المستثمرين والمحللين على تكوين صورة أكثر دقة عن الوضع المالي الحقيقي للشركة، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر رشداً وفعالية.

## 4.7 آليات الحفاظ على جودة التقارير المالية

تُعد التقارير المالية عالية الجودة ركيزة أساسية لضمان سلامة الأسواق المالية وكفاءة الاقتصاد. فهي تقدم لأصحاب المصلحة صورة دقيقة وموثوقة عن الأداء المالي للشركات، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة ومدروسة. ولضمان الارتقاء بجودة التقارير المالية، تم وضع آليات متنوعة لتحفيز الشركات وتعزيز الشفافية والمساءلة:

- آلية السوق الحرة، التي تخلق حوافز للشركات لتخفيض تكلفة رأس المال من خلال تقديم تقارير مالية ذات مصداقية عالية.
- دور المدققين المستقلين، الذين يقدمون تقييماً محايداً وموضوعياً للبيانات المالية.
- أحكام تعاقدية مصممة خصيصاً لردع التقارير المالية المضللة ومعاقبة مرتكبيها.
- الرقابة والتنفيذ الصارم من قبل الهيئات التنظيمية المختصة.

إن هذه الآليات مجتمعة تشكل منظومة متكاملة تهدف إلى ضمان نزاهة التقارير المالية وتعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية.

## 4.8 أهمية الضوابط الداخلية في إعداد التقارير المالية

تضطلع **الضوابط الداخلية** بدور محوري في عملية إعداد التقارير المالية للمنظمات. فهي مصممة، من بين أمور أخرى، لضمان سلامة وكفاءة آلية الشركة في إنتاج التقارير المالية. وتتجلى أهمية هذه الضوابط في عدة جوانب:

- ضمان الدقة والموثوقية في القوائم المالية المقدمة.
- الحيلولة دون وقوع حالات الاحتيال والأخطاء الجوهرية.
- تحقيق الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة.
- تعزيز الكفاءة التشغيلية للمنظمة.
- ترسيخ مبادئ المساءلة والمسؤولية داخل الهيكل التنظيمي.
- بناء وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة في المعلومات المالية المقدمة.
- دعم عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية.

إن هذه الضوابط، بما تقدمه من ضمانات وآليات رقابة، تُعد حجر الزاوية في بناء نظام مالي سليم وشفاف، يعزز ثقة المستثمرين ويدعم استقرار الأسواق المالية. وتقع على عاتق إدارة الشركة مسؤولية الحفاظ على نظام فعال للضوابط الداخلية. وفيما يخص الشركات المدرجة في الأسواق المالية بالولايات المتحدة، يتعين على المدققين الخارجيين إبداء رأيهم حول مدى فعالية أنظمة الضوابط الداخلية للشركة.

## 4.9 أهمية التقارير المدققة في التحليل المالي

يُعد تدقيق القوائم المالية المقدمة في التقارير السنوية للشركات أمراً حيوياً لضمان مصداقيتها وموثوقيتها. وعادةً ما تتولى هذه المهمة شركات محاسبة مستقلة، تعمل وفقاً لمعايير تدقيق صارمة. الغاية الأساسية من هذه العملية هي الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية، مما يمكّن المدقق من إصدار حكم سليم حول مدى التزام هذه الشركات بإطار التقارير المالية المعمول به.

**تقرير المراجع الخارجي:** تقرير التدقيق هو رأي مكتوب حول القوائم المالية يُعده مدقق مستقل متضمناً رأيه حول القوائم المالية. ويمكن تصنيف هذا الرأي إلى أربعة أنواع رئيسية:

1. **الرأي غير المتحفظ**
   وهو بمثابة شهادة بأن القوائم المالية تعرض بشكل عادل الوضع المالي للشركة. ويُعرف أيضاً بـ "**الرأي النظيف**" أو "**الرأي غير المعدل**."
2. **الرأي المتحفظ**
   يصدر هذا الرأي عند وجود بعض القيود في نطاق التدقيق أو استثناءات لمعايير المحاسبة المتبعة.
3. **[الرأي السلبي**
   يشير إلى أن القوائم المالية تنحرف بشكل جوهري عن معايير المحاسبة ولا تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة.
4. **الامتناع عن إبداء الرأي**
   يلجأ المدققون إلى هذا الخيار عندما يتعذر عليهم إصدار رأي لسبب ما، كوجود قيود كبيرة في نطاق التدقيق.

رغم اختلاف صيغ تقارير التدقيق بين الدول، إلا أن العناصر الأساسية تبقى متشابهة، وأهمها بيان واضح لرأي المدقق. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الجهات تتطلب تضمين **الأمور الرئيسية للتدقيق والمسائل الحرجة** في تقاريرها.

إن هذه العملية المنهجية في تدقيق القوائم المالية تعزز الثقة في الأسواق المالية وتساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

## 4.10 تقارير الأرباح المعدلة وتقارير القطاعات

تُعد **الأرباح المعدلة**، والتي تُعرف أيضاً **بالأرباح غير المتوافقة مع المعايير المحاسبية**، مقاييس مالية تهدف إلى تعديل الأرباح المذكورة في بيان الدخل. وغالباً ما تستبعد هذه التعديلات البنود غير المتكررة، كتكاليف إعادة الهيكلة، والأرباح أو الخسائر لمرة واحدة، ومصاريف التعويضات القائمة على الأسهم. وتلجأ الشركات إلى تقديم الأرباح المعدلة بهدف تزويد المستثمرين بصورة أكثر دقة عن عملياتها الجارية وأدائها المالي.

بيد أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الأرباح المعدلة لا تُعد وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)؛ لذا، قد لا تكون قابلة للمقارنة مباشرة مع أرباح GAAP أو IFRS. ويتعين على الشركات تقديم إفصاحات إضافية عند عرض أي مقياس غير متوافق مع هذه المعايير.

أما **التقارير القطاعية**، فتُعد ركناً أساسياً في التقارير المالية، إذ توفر للمستثمرين وأصحاب المصلحة فهماً مفصلاً لأداء الشركة. وتتيح هذه التقارير تحليلاً أكثر شفافية وشمولية لعمليات الشركة، مما يمكّن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قرارات مستنيرة. ويتوجب على الشركات تقديم معلومات مفصلة في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية حسب القطاع التشغيلي.

يُعرّف **القطاع التشغيلي** بأنه مكون من مكونات الشركة يتسم بما يلي:

- المشاركة في أنشطة قد تولد إيرادات وتخلق نفقات، بما في ذلك القطاع الناشئ الذي لم يحقق إيرادات بعد.
- خضوع نتائجه لمراجعة دورية من قبل الإدارة العليا للشركة.
- توافر معلومات مالية منفصلة عنه.

ويتعين على الشركة الإفصاح عن معلومات منفصلة حول أي قطاع تشغيلي يستوفي معايير كمية محددة، وهي أن يشكل القطاع 10% أو أكثر من إيرادات القطاعات التشغيلية المجمعة أو أصولها أو أرباحها.

إن هذه الممارسات في إعداد التقارير المالية تهدف إلى تعزيز الشفافية وتوفير معلومات أكثر دقة وفائدة للمستثمرين وأصحاب المصلحة، مما يسهم في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر رشداً وفعالية.

## الخاتمة

تُعد التقارير المالية والتحليل المالي ركيزتين أساسيتين في عالم الأعمال المعاصر، إذ تمكّن أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات رشيدة وتعزز الشفافية التنظيمية. وقد قدم هذا الدليل أساساً متيناً لفهم القوائم المالية ومعايير إعداد التقارير وتقييم جودتها.

في خضم التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال، يغدو من الضروري إدراك الطبيعة الديناميكية لإعداد التقارير المالية ومواكبة الاتجاهات الناشئة وأفضل الممارسات، فالتعلم المستمر والتكيف أمران ضروريان للحفاظ على الميزة التنافسية وضمان نزاهة المعلومات المالية.

إننا في نادي الاستثمار نلتزم بتزويد أعضائنا والمجتمع الأوسع بالمعرفة والأدوات اللازمة للتميز في مجالات المالية والاستثمار، ونحث الجميع على الاستفادة من المفاهيم المبثوثة في هذا الدليل وتطبيقها في قراراتهم ذات الصلة، سواء في تحليل الاستثمار أو اتخاذ القرارات الاستراتيجية أو تعزيز التميز التنظيمي.

وتجدر الإشارة إلى أن التحليل المالي ليس مجرد حسابات وأرقام جامدة، بل هو أداة قوية تفتح آفاقاً جديدة وتدفع عجلة النمو المستدام، لذا من الأهمية بمكان توظيف التحليل المالي كأداة تدعم متخذي القرار في الإبحار بثقة وفهم تعقيدات عالم الأعمال.

ونود التنويه إلى أنه رغم حرصنا على تقديم معلومات دقيقة وموثوقة في هذا الدليل، إلا أننا لا نتحمل أي مسؤولية قانونية أو التزامات بشأن دقة المعلومات المقدمة أو النتائج المترتبة على تطبيقها. نحث القراء على استخدام هذا الدليل كمصدر للمعرفة العامة، مع ضرورة الرجوع إلى المختصين والمستشارين الماليين عند اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية محددة.

وفي الختام، فإننا نتطلع بشغف إلى مواصلة مسيرتنا المشتركة في إثراء فهم التحليل المالي وتطوير التقارير المالية، ونسعى جاهدين لترسيخ بيئة عمل تتسم بالشفافية والمساءلة، وتهدف إلى خلق قيمة مستدامة.

## أبرز المراجع


1. CFA Institute (2023). *CFA glossary*. CFA program curriculum level I. CFA Institute.

2. CFA Institute (2023). *Financial statement analysis*. CFA program curriculum level I (Vol. 2). CFA Institute.

3. CFA Institute (2024). *CFA glossary*. CFA program curriculum level I. CFA Institute.

4. CFA Institute (2024). *Financial statement analysis*. CFA program curriculum level I prerequisite reading (Vol. 3). CFA Institute.

5. CFA Institute (2024). *Financial statement analysis*. CFA program curriculum level I (Vol. 2). CFA Institute.

6. CFA Institute (2024). *Financial statement analysis*. CFA program curriculum level I (Vol. 3). CFA Institute.

7. CFI. *Accounting*. Corporate Finance Institute.

8. CFI. *Financial analysis glossary*. Corporate Finance Institute.

9. IFT World. *Financial reporting standards*. www.ift.world/booklets/fra-financial-reporting-standards-part2

10. Ormiston, A., & Fraser, L. M. (2009). *Understanding financial statements*: (9th Edition). Pearson.

11. Robinson, T. R. (2020). *International financial statement analysis* (4th edition). John Wiley & Sons.

12. Weygandt, J. J., et. al. (2012). *Financial Accounting: IFRS*, (2nd edition). John Wiley & Sons.

*@Invest-mbsc*

*@Invest_mbsc*

*http://www.mbscinvestment.club*

© نادي الاستثمار بكلية الأمير محمد بن سلمان – *نستثمر في مستقبلنا*